نائب وزير التربية والتعليم لصحيفة 14 أكتوبر :

الوزارة تعتزم إجراء تعديلات على المناهج الدراسية لتحسين مستوى التعليم

السلطات المحلية تقع على عاتقها مسؤولية اختيار مدراء المدارس ذوي الكفاءة

التربية والتعليم إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها أي مجتمع في تأسيسه وتطويره، من خلال بناء المدارس على مستوى المدن والريف وإعطاء أبناء الريف فرصة الالتحاق بها وتلقي المعرفة والتوجه نحو إكساب المعرفة بأسلوب شيق ومنظم وتحت إطار منهج يدعم من وزارة التربية والتعليم ليكون مادة حية في متناول الطالب من الصف الأول إلى أن يتخرج، لتحقيق الهدف المنشود وهو الحصول على مواطن مثقف بإمكانه المشاركة بنجاح في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

صحيفة (14 أكتوبر) التقت بالدكتور/ عبدالله الحامدي نائب وزير التربية والتعليم، ليحدثنا عن دور وزارة التربية والتعليم في تذليل الصعاب من أجل الحصول على طالب مثقف وذي وعي وطني كافٍ ، ليصبح كادراً مؤهلاً قادراً على العطاء والمشاركة.. وعدد من القضايا الأخرى. فإلى الحصيلة.

لقاء/ أمل حزام المذحجي

في البدء حدثنا الدكتور / عبدالله الحامدي عن إدخال التعديلات التي أجرتها وزارة التربية والتعليم بالمناهج حيث قال "هناك عدد كبير من التعديلات في المناهج الدراسية سعت إليها الوزارة لتحسين مستوى التعليم كإضافة مادة التربية الوطنية في السنوات الأخيرة بمرحلة الثانوية العامة وإدخال هذه المادة – بعد نجاحها- في المرحلة الأساسية بدءاً من الصف الأول بما فيها من فائدة وطنية ترفع الوعي الوطني لدى الطالب في المدرسة لتسليحه بحب الوطن ومعنى الولاء والقيم الإنسانية نحو بناء المجتمع ونبذ الكراهية والعمل لصالح المجتمع، مؤكداً أن هناك عدداً كبيراً من المدارس النموذجية التي تبذل جهوداً جبارة من خلال تنظيم الإذاعة الصباحية في الطابور وتزويد الطلاب بالمعلومات من خلال الممارسة اليومية في المدارس وتكثيف البرامج الصيفية أثناء العطل الرسمية والتي بدأت تجسد السلوك الوطني لدى الطلاب بإعطائهم فرصة للمشاركة وتبادل الخبرات والزيارات الميدانية بين المشاركين في المحافظات المختلفة.

الطالب يمتلك ثروة من المعلومات

في ما يخص المسؤولية التي تقع على عاتق الوزارة أوضح الحامدي أن المسؤولية كبيرة على عاتق الوزارة ولكن المسؤولية الأكبر تقع اليوم على عاتق الإدارة المدرسية وكوادرها ليقوم كل بدوره الأساسي في إطار حلقة متكاملة لإنجاح العمل وتقديم ما هو أفضل للطالب. مشيراً إلى أن المدرسة هي الأساس في تكوين شخصية الطالب وكيانه المستقل كمواطن فعال في المستقبل.

د. عبدالله الحامدي

وأضاف : مادة التربية الوطنية استحدثت فيها تغييرات وتطورات بما يتوافق واحتياجات الطالب اليوم مؤكداً أن العالم اليوم هو عبارة عن قرية صغيرة بسبب التطورات التكنولوجية وسرعة الحصول على المعلومات بحيث أصبح الطالب يمتلك العديد من المنافذ لتلقي المعلومات، منها الفضائيات، الانترنت، الجوالات، وسائل الإعلام المختلفة.

فأصبح الطالب يمتلك ثروة من المعلومات في عقله وبحاجة إلى توظيفها وتصنيفها واختيار الأمثل له وهنا يأتي دور المدرسة الذي أصبح في غاية الصعوبة لإيصال المعلومات وإقناع الطالب بها والالتزام بالضوابط والقيم في ظل الفترة الدراسية القصيرة المدى لإحداث تغيير في الطالب الأمر الذي سيدعمه في المستقبل.

توفير البيئة الملائمة للطالب

أما عن دور المجتمع تجاه الطلاب فقال" أنه لابد من تكاتف الجهود اليوم من قبل المدرسة والأسرة والشارع والمسجد والنادي للعمل في إطار فريق واحد بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ومكتب الثقافة والإعلام للحصول على نتائج مشرفة لصالح الطالب مؤكداً أن دور مكتب الثقافة والإعلام مهم جداً اليوم فالمدرسة تؤدي وظيفتين هما التربية والتعليم ولكن لن تستطيع المدرسة دون الأسرة ومكاتب الثقافة والإعلام احتواء الطالب وحمايته من هذا الكم من المعلومات التي تلعب دوراً فعالاً في صقل شخصيته وإعطائه مساحة واسعة للتعبير والترفيه من خلال تنظيم الاحتفالات واللقاءات الشبابية لإخراج طاقاتهم الإبداعية والتوجه نحو المشاركة الفعلية منذ الصغر فالطالب يقضي خمس ساعات داخل المدرسة وتبقى 19ساعة يقضيها الطالب خارج المدرسة في فراغ، مؤكداً أن الوزارة تطمح إلى توفير البيئة الملائمة للطالب بعد تلقيه العلم والمعرفة وحمايته من التأثيرات السلبية الخارجية بعد انتهاء الدوام الدراسي.

وأوضح أن دور السلطات المحلية اليوم كبير أمام الطالب في إقامة النشاطات اللاصفية من أجل احتوائه ولكن هذا الدور يعرقل بسبب قصور في الوعي في المحافظات والمديريات تجاه الطالب.

وأضاف الدكتور الحامدي أن المدارس بحاجة فعلية إلى الصيانة مؤكداً أن الوزارة قامت بالتنسيق مع مشروع تطوير التعليم والمانحين بتنظيم برنامج للصيانة على مستوى مدارس محافظات الجمهورية من خلال ورش عمل لن يتم تحقيق أهدافها دون وجود الإدارة المدرسية المتميزة التي يقع على عاتقها ذلك، وعلى مديري مكاتب التربية والتعليم على مستوى المحافظات والمديريات دعم السلطات المحلية في اختيار مديرين أكفاء وليس العكس، فالكادر المؤهل قادر على إدارة المدرسة وتوجيهها التوجيه الصحيح، مناشداً محافظي المحافظات ضرورة تولي مهامهم والاهتمام العالي باختيار مديري المدارس المتميزين لدعم رؤية الوزارة وهدفها الرئيسي في إصلاح الإدارة المدرسية.

مادة الاجتماعيات والصعوبات

وقال نائب وزير التربية والتعليم إن هناك اهتمامات عديدة للوزارة لخدمة الطلاب والعملية التعليمية منها الاهتمام بمادة الاجتماعيات التي تم وضعها من قبل خبراء تربويين وتحديد كتاب واحد يضم المواد الثلاث : (التاريخ، الجغرافيا، الوطنية) كمادة واحدة في المراحل الأساسية ثم فصلها عن بعضها البعض في مرحلة الثانوية العامة، مضيفاً أن هذه التجربة ناجحة وإذا وجدت بعض الإشكاليات في استيعاب الطالب للمواد سيتم عرض الملاحظات بشأنها أمام الخبراء لمناقشتها وإيجاد الحلول لها بما يخدم مصلحة الطالب.

نسعى لإحداث نقلة نوعية

و في رده عن سؤالنا له حول أسباب الكثافة الطلابية أجاب" أن هناك توافداً كبيراً من قبل أبناء المحافظات للالتحاق بالمدارس وتتزايد الأعداد سنة بعد أخرى وأن الكثافة الطلابية في المدارس قد يكون سببها سوء التخطيط والاختناق السكاني وعدم وجود مساحات للبناء والتوسع في بعض المديريات والمناطق داعياً السلطات المحلية إلى إيجاد الحلول بسبب إمتلاكها الصلاحيات والاعتمادات والميزانية لبناء المدارس والتوسعات.

وأضاف أن تجربة ضم الفترتين الصباحية والمسائية تعتبر تجربة جزئية ولكن على مكاتب التربية والتعليم في محافظات الجمهورية إيجاد الإمكانيات والمساحة وإعداد الخطط السليمة والدراسات من أجل تحقيق هذا الهدف بما فيه الفائدة لصالح الطالب مؤكداً أن وزارة التربية تسعى إلى إحداث نقلة نوعية في التعليم لإعطاء فرصة أطول لتواجد الطالب في المدرسة وهذا سيتحقق إذا كانت الدراسة فقط فترة صباحية واحدة كي تستطيع الإدارة تثبيت ما تعطيه للطالب عن طريق إيجاد منهجية جديدة لتوصيل المعلومات إليه.. موضحاً ضرورة إيجاد ما هو أنسب وألا تدخل الإدارة المدرسية نفسها في مشكلة الكثافة الطلابية في الصف المدرسي نتيجة لتزايد الطلاب المتوافدين للالتحاق بالمدارس وعدم وجود سعة كافية لتوسيع الساحة المدرسية ما يعطي النتيجة العكسية ومشاكل عديدة تتواكب بسبب ذلك علماً بأن الوزارة عانت من هذه المشكلة في عدد من المناطق لأنه عندما تحاول الإدارة المدرسية التقيد بـ (40) طالباً في الصف الواحد يأتي الأهالي مطالبين بالتحاق أبنائهم ما جعل المسألة تمثل عقبة، متمنياً أن تجد الوزارة مع الإدارة المدرسية حلولاً مناسبة لتخطيها مستقبلاً بما يخدم المدرسة والطالب.

إدارة الأدلة الجنائية في محافظة عدن بين الواقع والطموح

مدير الأدلة الجنائية بعدن: عملنا يختص بتقديم الدليل الجنائي غير القابل للشك

تقاريرنا يتم الاعتماد عليها أمام النيابة والقضاء وفي ضوئها تصدر الأحكام والقرارات النافذة

إدارة الأدلة الجنائية في محافظة عدن من الإدارات الأمنية التخصصية التابعة لوزارة الداخلية وتخضع للإشراف المباشر من مدير عام أمن محافظة عدن العميد ركن/ عبد الله عبده قيران، وتعنى بكشف وفحص أدلة الجريمة وإثباتها بأسلوب علمي وتقني وبوسائل حديثة ومتطورة يضاف إليها الخبرة والتجربة والممارسة والدراية والكفاءة، وتقوم بإصدار التقارير الثبوتية التي يعتمد عليها في تحقيق العدالة وإصدار الأحكام القضائية، وتقع على عاتق هذه الإدارة العديد من المهام والواجبات الأمنية الأخرى.

ولمعرفة المزيد من المهام والجهود التي تبذلها التقينا الأخ العقيد/ محمد عبد الله ناصر مدير إدارة الأدلة الجنائية في محافظة عدن الذي حدثنا قائلاً:

لقاء/ محمد قائد علي

طبيعة المهام

طبيعة عملنا يمكن معرفتها من خلال تسمية الإدارة التي ننتسب إليها وهي إدارة الأدلة الجنائية، وعملنا يسير وفقاً لأحكام ومواد القانون رقم 166 لعام 2003م الخاص بإنشاء الإدارة العامة للأدلة الجنائية وتحديد اختصاصاتها، وعملنا يختص بتقديم الدليل الجنائي المادي غي القابل للشك والذي يكون دائماً من مسارح الجرائم أو من خلال الوثائق والسندات التي تقدم إلينا لفحصها وإثبات صحتها من عدمها ونحن نعتبر من الأجهزة المساعدة للقضاء والنيابات كون تقاريرنا يتم الاعتماد عليها بشكل مباشر أمام النيابة العامة والقضاء وفي ضوئها تصدر أحكام وقرارات نافذة بالاعتماد على تقارير الخبرة الفنية التي تقوم الإدارة بإعدادها.

الإشراف والتوجيهات

وأضاف : ويتم عملنا تنفيذاً للخطة العامة لقيادة أمن المحافظة المستمدة من الخطة العامة لقيادة وزارة الداخلية وتوجهاتها وكذا خطة الإدارة العامة للأدلة الجنائية، ونخضع للإشراف المباشر من الأخ العميد ركن/ عبد الله عبده قيران مدير امن محافظة عدن، ونقوم بتنفيذ أوامر وتوجيهات الأخ مدير أمن المحافظة الذي يقوم بدعمنا لتذليل أي معوقات أو صعوبات قد تصادف عملنا الأمني اليومي.

وعملنا اليومي يسير بشكل طبيعي ولدينا فريق مناوب على مدار الساعة، وكما أسلفت فنحن نقوم باستلام المواد المراد فحصها والمرسلة من مسرح الجريمة ونقوم بفحصها وإعداد التقارير الفنية عنها.

وإدارة الأدلة الجنائية في محافظة عدن تقوم بفحص القضايا المرسلة سواء الجنائية أو المدنية من محافظة عدن والمحافظات المجاورة لها.

التنسيق الأمني

وواصل العقيد/ محمد عبد الله ناصر حديثه فقال: لدينا تعاون وتنسيق مع الإخوة في مراكز الشرطة بمديريات المحافظة ونقوم بإفادتهم بالأسلوب الإجرامي المتكرر لذوي السوابق وللخارجين من السجن المركزي وسوابقهم وأحكامهم الموجودة لدينا في قسم الحاسوب، ويقوم فريقنا المناوب بالنزول دون تأخير بمجرد استلامنا البلاغات والتعليمات من غرفة عمليات أمن المحافظة لأنه ليس من مصلحتنا تأخير النزول وذلك لضمان تأمين مسرح الجريمة ونقل الآثار حتى لا تتعرض للعبث أو التلف، والفريق المناوب عند نزوله لديه خطة لتأمين الآثار بعد تصويرها في موقعها ونقلها إلى مختبر الإدارة حيث نقوم بإعداد تقرير المعاينة والرسم البياني وملف إيضاحي. أما مواد الفحص المنقولة فيتم توزيعها على الخبراء المختصين لإعداد التقارير الفنية، ويتم تسليم تلك التقارير إلى النيابة العامة وأحياناً بواسطة أقسام الشرطة لتقديمها للنيابة العامة ومن ثم إلى المحاكم المختصة كدليل جنائي.

العقيد / محمد عبدالله ناصر

صحيفة السوابق

وأرف قائلاً: تؤخذ البصمات أو (مواد المقارنة) أو أي آثار أخرى في حال الاشتباه بشخص ما وذلك بالتنسيق معنا من قبل أقسام الشرطة والنيابة العامة بموجب أمر صادر من النيابة العامة.. أما بالنسبة إلى الصحيفة الجنائية فنصدرها بموجب القرار الوزاري رقم (231) و(254) المتضمن تنظيم اللائحة التنظيمية لإدارة الأدلة الجنائية وكذا بموجب لائحة تنظيم أعمال صرف شهادة الصحيفة الجنائية الصادرة من الأخ مدير عام أمن المحافظة، وتصرف بموجب طلب ومقابل رسوم رمزية.

التقنية والتأهيل

واضاف: بالنسبة للأجهزة والمعدات التقنية والفنية التي نستخدمها في عملنا هي أجهزة بعضها قديمة والأخرى حديثة ومتطورة، ولهذا نحن بحاجة إلى تزويدنا بأجهزة حديثة لتواكب التطور العلمي الحديث وتطور الجريمة، ورفدنا بتلك الأجهزة سوف يخدم عملنا كثيراً وسوف يوفر الجهد والوقت وسيعطينا نتائج دقيقة وصحيحة ونحن لدينا كادر يمتلك الخبرة والتجربة والحنكة الطويلة ومؤهل تأهيلاً عالياً، ومع ذلك نحن نرفع همومنا ومشاكلنا إلى قيادة وزارة الداخلية عبر الأخ/ مدير عام أمن عدن والأخ مدير عام الإدارة العامة للأدلة الجنائية، لأننا بحاجة إلى تأهيل وتدريب كادر جديد ليحل محل الكادر الحالي كونه كبيراً في السن ومؤهلاً للإحالة للتقاعد.

النجاحات والإنجازات

وأوضح مدير إدارة الأدلة الجنائية بعدن قائلاً: بالنسبة للنجاحات والإنجازات التي قمنا بتحقيقها خلال العام المنصرم 2010م فهي كثيرة ونلخصها بأننا قد قمنا بتنفيذ الخطة العامة المناطة بنا بكل نجاح وبفاعلية عالية ومتميزة، وأنجزنا بنجاح تام وفعال تنظيم دورة تدريبية في مجال جرائم تزييف العملات وفحص التوقيعات وتحقيق الشخصية والبصمات وقد استغرقت خمسة أيام وشارك فيها عدد من موظفي البنك الأهلي بعدن، وكذا قيام أفرادنا وضباطنا والأقسام التابعة لنا بالمشاركة الفاعلة والمتميزة مع بقية الأجهزة الأمنية والعسكرية في حفظ الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

الطموحات المستقبلية

واستطرد يقول: طموحاتنا كثيرة وكلها تصب بهدف تطوير وتحديث مستوى الأداء العملي لتحقيق نتائج إيجابية مذهلة تلبي أحلامنا وطموحاتنا وتواكب ما هو موجود ومتوفر في الدول الأخرى المتقدمة والمتطورة، ويأتي في مقدمة طموحنا حاجتنا إلى إنشاء مبنى لإدارة الأدلة الجنائية في محافظة عدن كون المبنى الحالي غير مناسب ويعيق كثيراً إنجاز القضايا بالسرعة المطلوبة، كما نأمل العمل بنظام الحاسوب الآلي في كافة الأعمال الخاصة بأقسام إدارة الأدلة الجنائية بعدن وفق أنظمة وبرامج خاصة لذلك، ونتمنى تأهيل وتدريب كادر جديد مع الاهتمام بالكادر الحالي ورفده بالعديد من الدورات المحلية والخارجية للاطلاع على كل ما هو جديد وحديث في علوم الأدلة والتحقيقات، كما نأمل تزويدنا بالنشرات والكتب والمراجع العلمية الجديدة، ونتمنى رفدنا بالأجهزة والمعدات الحديثة والمتطورة التي تنقصنا والتي نحن بحاجتها وتلزمنا لإجراء الفحوصات.

الكلية والأحكام

واختتم مدير إدارة الأدلة الجنائية بمحافظة عدن حديثه فقال: وفي ختام حديثي أتمنى من أجل استمرارية وتواصل التدريب والتأهيل وتخريج العديد من الكوادر المؤهلة والمدربة إنشاء كلية أو معهد خاص بالتكنيك الجنائي في إطار أكاديمية الشرطة، كما آمل من الإخوة في المحاكم وكذا النيابة العامة في مختلف مديريات المحافظة وكذا السجن المركزي موافاتنا وتزويدنا بنتائج الأحكام لرصدها في المجمع الجنائي والاحتفاظ بالسوابق الجنائية من أجل العودة إليها عند الحاجة والطلب.. وأرجو التجاوب مع طلباتنا للارتقاء بمستوى الأداء العملي.

وهنا لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأخ العميد ركن/ عبد الله عبده قيران مدير عام أمن محافظة عدن على ما يقدمه لنا من دعم ورعاية دائمة لتذليل كافة الصعوبات والمعوقات التي تصادف أداءنا وعملنا اليومي.